

التمويل الإسلامي للتنمية المحلية من خلال النوافذ الإسلامية  
بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى أنموذجاً

Islamic financing of local development through Islamic windows Algeria  
gulfbank, Ain defla agency as a paradigm

حمادوش عبد الحميد<sup>1</sup>، مادي محمد ابراهيم<sup>2</sup>

ط.د، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة،  
الجزائر، ab.hamadouche@univ-dbk.m.dz

<sup>2</sup>أستاذ التعليم العالي، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، mb\_madi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/6/4

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور التنموي الذي يمكن ان يؤديه التمويل الاسلامي في مجال التنمية المحلية ومدى ملائمة صيغ التمويل التي يوفرها لمشروعات التنمية على المستوى المحلي من خلال تجربة بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى. اظهرت نتائج الدراسة الاتجاه السائد والمتزايد على طلبات التمويلات الاسلامية من خلال صيغتي التمويل التأجيري و المرابحة مع تركيز النافذة الاسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى على المرابحة بنسب عالية وارتباطها ببعض الانشطة الانتاجية والحقيقية على الرغم من ميزتها الاستهلاكية وهو ما يدعم عملية التنمية محليا مع اغفال كلي لقطاع الانتاج الفلاحي الذي تتميز به الولاية.

**كلمات مفتاحية:** التمويل الاسلامي، التنمية المحلية، صيغ التمويل، النافذة الإسلامية،

بنك الخليج الجزائر.

تصنيف JEL : G20، G21.

### Abstract:

This study targets to highlight the development role that finance can play in the field of local development and the adequacy of the financing formulas that provides for development projects at the local level through the experience of Algeria gulf bank (Ain Defla agency).

The results of the study revealed the prevalent trend of Islamic requests for financing by lease financing formulas and the profitability, with more focus of Islam window of AGB \_ Ain Defla agency on the profitability(morabaha) at high rates and its relation to some real and productive activities despite its consumer advantage, which backs up the progress locally with the entire inattention of the agricultural production sector that characterizes the province.

**Keywords:** Islamic finance, local development, financing formulas, Islamic window, Algeria gulf bank.

**Jel Classification Codes:** G20,G21.

المؤلف المرسل: حمادوش عبد الحميد، الايميل ab.hamadouche@univ-dbkm.dz

## 1. مقدمة:

ادرك المسؤولون في الجزائر مؤخرا بضرورة التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك العمومية لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية، وتقريبها من مختلف المتعاملين تحقيقا للمصرفية الجوارية الإسلامية وتمكين الأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي من الحصول على التمويلات بالأشكال والأحجام المناسبة، وتعبئة الموارد المالية الفائضة وتوجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية انطلاقا من التنمية المحلية التي تعد القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وانطلاقا لتنمية اجتماعية، من خلال القضاء على الفقر ورفع مستويات التشغيل وتحسين المستوى المعيشي على نطاق واسع لكل أفراد المجتمع. حيث يوفر المنهج الإسلامي خدمات ومنتجات مالية ومصرفية تتوافق مع معتقدات ومبادئ المجتمع الجزائري المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، عن طريق الاستثمار في ثقافة الانتماء إلى الأرض والحيز الجغرافي واستغلال الطاقات الكامنة. إلا أنه في الجزائر تعد تجربة النوافذ الإسلامية حديثة جدا وتعتبر البنوك الخاصة سباقة في هذا المجال في صورة بنك الخليج الجزائر الذي يحوز على العديد من الوكالات منتشرة عبر عدة ولايات على غرار ولاية عين الدفلى.

ومن خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي عبر النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر في التنمية المحلية بولاية عين الدفلى؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث اعتمادنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث:

- تساهم النوافذ الإسلامية في توفير وتقريب صيغ التمويل الإسلامي من المجتمع المحلي؛
- تساعد صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية بالمناطق الريفية والحضرية لأن القطاعات الممولة هي قطاعات رائدة إنتاجية ذات طابع فلاحي وصناعي؛
- يتلاءم التمويل الإسلامي مع خصوصية وطبيعة المجتمع المحلي وهذا ما يرفع من كفاءته في دعم التنمية المحلية.

## أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع التمويل الإسلامي وعلاقته بالتنمية المحلية أهميته القصوى من خلال الحاجة الماسة إلى إيجاد آليات بديلة لتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل المشروعات على المستوى المحلي خاصة مع فشل الجهود والمساعدات الحكومية بما فيها البنوك العمومية- التقليدية. على سد الاحتياجات التمويلية للتنمية المحلية للنهوض بالمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء وتحسين مستويات عيشها.

## أهداف الدراسة:

نستهدف من الدراسة إبراز مدى أهمية وملائمة صيغ التمويل الإسلامي للتنمية المحلية والوقوف على دور النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى في تمويل مجالات التنمية المحلية بالولايات والاستفادة من التجربة ورفع مساهمتها في التنمية خاصة مع تبني الجزائر مشروع فتح نوافذ إسلامية بمختلف وكالات البنوك العمومية وهذا ما يساعد في تقريب الخدمة المصرفية الإسلامية على نطاق واسع من المجتمع المحلي.

### منهج الدراسة:

لبلوغ أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي عن طريق عرض ووصف مختلف صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل التنمية المحلية من خلال تجربة نافذة بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى، وتحليل العلاقة بين ما توفره من منتجات تمويلية إسلامية ومقومات التنمية بالولاية.

### 2. الإطار النظري للدراسة:

#### 1.2 أساسيات حول التمويل الإسلامي:

يقصد بالتمويل بصفة عامة تقديم المال، وهو يقوم على علاقة تعاقدية بين طرفين أحدهما يملك فائضا في رصيده من الأموال والآخر يعاني عجزا، وعليه فجوهر العملية التمويلية هو تحويل المال من حيث الفائض الى حيث العجز من اجل تلبية حاجة استهلاكية او استثمارية وفق صيغة معينة (بورقبة، 2013، صفحة 11).

#### 1.1.2 تعريف التمويل الإسلامي:

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد الممول الاسترباح أو التبرع والارتفاق، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية (قندوز ع، 2019، صفحة 17). ويعرف بالمفهوم المعاصر على انه عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد، لتوفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. (بن عيسى و خالد، 2019، صفحة 270) وعرف بأنه عبارة عن علاقة بين المؤسسة المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات والأفراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجيات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. (الباحوث، 2018، صفحة 319)

وعليه يمكن القول بان التمويل الإسلامي هو قيام مؤسسة مالية مصرفية بتوفير وتقديم أدوات ومنتجات تمويلية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لصالح الأفراد والمؤسسات لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية.

#### 2.1.2 خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص والسمات التي لا تتوفر في غير همن أنظمة التمويل التقليدي، ومن أهمها الخصائص ما يلي: (دراجي و بن علال، 2019، صفحة 436)

- إعطاء أدوات التمويل الإسلامي أبعادها الأولية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى والاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على عملاء المدين المالية وقدرة تحمل السداد؛

- المتاجر في الأسواق لخدماتها المنافع الحلال، أو في حقوق الملكية لموجودات تعاليم  
موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشواركة في المخاطر وتحمل  
المسؤولية في الوقت نفسه، فتنتفيذ ككاسبلو أدوات الغرر والفساد؛  
- تجنبياً لتمويلها ككبير الوقوف في المديونية المميتة والذبيح بالما يحصل  
في حال التمويل للربوي القائم على عدة القرض بفائدة؛  
- التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلاً استخدام أموال الذات ألقصير  
في الاستثمارات طويلة الأجل، مما قد ينكسر سلباً على حالة السيولة في البنك؛  
- أنهم يربطون الاستثمار بالتمويل الإسلامي في صورها العديدة لا يربطون الاستثمار  
الحقيقي.

### 3.1.2 أهداف التمويل الإسلامي:

يمكن تلخيص أهداف التمويل الإسلامي فيما يلي: (يخلف و سايح جبور، 2017، الصفحات  
57-58)

- إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة الممنوح للأفراد  
والمؤسسات؛

- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية؛

- توفير العديد من صيغ التمويل لصالح الشركات مما يزيد من فرص الأفراد في الحصول  
على مناصب عمل، أو توفير رأس مال صغير لهم لتمكينهم من إنشاء مشاريع صغيرة تفيد  
المجتمع؛

- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تعمل على  
تنميتها بتقديم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### 4.1.2 صيغ التمويل الإسلامي كمصدر للتمويل:

ساهم التمويل الإسلامي في رفع عبء ثقل لطالما عانت منه المجتمعات الإسلامية جراء  
اعتماد المصارف التقليدية على الربا المنهي عنه شرعاً، أين أصبح مبدأ المشاركة في الربح  
والخسارة أساس العلاقة بين العملاء والمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية حيث تسهر  
هذه الأخيرة على تعبئة الادخار ومنح تمويلات مناسبة للأفراد وأصحاب المشاريع من خلال  
جملة من الأدوات والصيغ التمويلية نذكرها فيما يلي:

- **المرابحة:** هي بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل  
ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو  
بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك. والمرابحة هي طلب الفرد أو المشتري من  
المصرف بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة على أساس وعد منه بشراء تلك  
السلعة اللازمة له مرابحة، وذلك بالنسبة أو الربح المتفق عليه، ويدفع الثمن على دفعات  
أو أقساط تبعاً لإمكاناته وقدراته المالية. (أحمد ارشيد، 2017، الصفحات 74-75)

- **المشاركة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهما في مشروع معين  
بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم المصرف  
من خلالها بتمويل عملائه في مختلف المجالات الاقتصادية وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة

واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة. (بورقية، 2013، صفحة 122)

**- المضاربة:** تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال (صاحب المال أو الشريك بماله)، وتقديم العمل من جانب المضارب (الشريك بعمله وجهده) ويقوم المضارب (عميل البنك) بالإتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال (المصرف) في مشروعات مختلفة تتصف بالحلال وتبتعد عن الحرمة، وما يرزق الله به من ربح، يتم اقتسامه بين المصرف (رب المال) والعميل (المضارب بعمله) بالنسب الشائعة والمعلومة في الربح، وأما الخسارة فإنها تكون على حساب رب المال (المصرف) مالم يثبت تقصير المضارب بعمله. (السيد طایل، 2012، صفحة 261)

**- الإجارة:** هي عقد بين طرفين يتم بموجبه بيع منفعة أصل من الأصول، مقابل ثمن معلوم، ولمدة معلومة حيث يقوم مالك الأصل (المصرف) بتقديم الأصل إلى طرف آخر ليستفيد من خدماته مقابل اجر معلوم، فتنتقل ملكية المنفعة دون أن تنتقل ملكية الأصل. والاجارة قد تكون في الأصول المنقولة كالآلات والمعدات، أو في الأصول الثابتة كالأراضي والعقارات... أو في غيرها من الأصول التي يمكن الانتفاع بها. (الهاشمي، 2010، الصفحات 183-184).

**- الاستصناع:** هو من عقود البيع الملائمة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهو وسيلة لحث صغار المنتجين والصناع على الإنتاج، ويتم تمويل الصنعة المطلوبة من جانب رب المال، وقد يكون المصرف الإسلامي، مع تحديد مواصفاتها، ويحقق هذا العقد منافع للطرفين إلى جانب ما ينتج عنه من إشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة. (فليح الساعدي و آخرون، 2019، صفحة 182)

**- السلم:** هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا (المصرف)، والآخر يتسلم سلفة آجلة فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد. (السيد طایل، 2012، صفحة 284)

بالإضافة إلى ما سبق من الصيغ يوفر التمويل الإسلامي باقة أخرى من الصيغ لها ارتباطا وثيقا بالنشاط الزراعي نستعرضها فيما يلي:

**- المزارعة:** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض (مسدور، 2007، صفحة 159)

**- المساقاة:** من السقي، هي نوع من الشراكة تقوم على اساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على اساس ان يوزع الناتج من الاثمار بينهما بنسبة متفق عليها، فيقوم البنك بتوفير المال وادوات السقي اللازمة وبمكانية وضع اجير يقوم بالعمل ويقسم الناتج مع صاحب الارض (بورقية، 2013، صفحة 121).

## 2.2 التنمية المحلية ومقوماتها في ولاية عين الدفلي:

### 1.2.2 تعريف التنمية المحلية:

يقصد بمصطلح التنمية المحلية على أنها التنمية من القاعدة وهي تلك الجهود التي تبذل محليا لخلق قيمة مضافة اقتصادية اجتماعية وثقافية تشترك فيها مختلف الأطراف

الفاعل (رحيم، 2015، ص 8) وتعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمسؤوليات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسب التنوعية الحياتية، لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عبد المطلب، 2001، صفحة 13) ومنه يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية تغيير للواقع المحلي المعروف جغرافيا بإقليم محدد يمس الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... عن طريق تضافر الجهود الحكومية والشعبية بطريقة فعالة باستخدام الموارد المحلية ومحاولة الرفع من كفاءتها للرقى بمستوى عيش المواطن المحلي.

في الجزائر موضوع التنمية المحلية يقترن في الغالب بمساعي الجماعات المحلية الولائية والبلدية وهما الجهازان الذي يقع على عاتقهما تحقيق هدف التنمية المحلية.

الشكل 1: مجالات التنمية المحلية



المصدر: (رحيم، 2015، صفحة 15)

### 2.2.2 خصائص التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الميزات والخصائص المستمدة من خصوصية ومتطلبات المجتمع المحلي: (الأحذاري، 2018، صفحة 70)

- هي عملية واعية وهادفة تتطلب مشاركة شعبية لتجسيدها، لتجاوز عقبات التخلف الذي يتطلب قناعة بضرورة التخلص منه، وتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

والثقافي، أي أنها عملية تدفع السلوك الإنساني لتحقيق الأفضل، وتجاوز كل الخيبات وزرع ثقافة التحدي والأمل من أجل مستقبل مشرق للمجتمع المحلي؛  
- التنمية المحلية مرتبطة بالإقليم المحلي وموجهة لمجتمعه المحلي وبالتالي فهي عملية قائمة على أساس التخطيط السليم والشامل المبني على أسس علمية ومعطيات وبيانات دقيقة لتحقيق أهدافها؛

- هي عملية تتطلب تجنيد الإمكانيات المادية لتنفيذها حسب الآجال التي حددت لها وبعبارة أخرى تتطلب توفير موارد مالية محلية ذاتية داخلية وخارجية لتجسيدها؛  
- التنمية المحلية مرتبطة في الأساس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بشكل منسجم ومتوافق من أجل خلق التوازن، وبين مختلف الأقاليم المحلية والمحافظة على البيئة.

### **3.2.2 مقومات التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى: أوضاع القطاع الفلاحي في الولاية:**

تعتبر ولاية عين الدفلى فلاحية بامتياز، تتوفر على إمكانيات فلاحية و مناخية تجعلها قطبا يتيح العديد من فرص الاستثمار، ما يجعل القطاع الفلاحي رائدا للتنمية المحلية فيها، باعتباره أول قطاع يدر بمنوجات ذات الاستهلاك واسع و كذلك مناصب الشغل للمواطنين.

#### **-المقومات الفلاحية للولاية:**

تتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية التي تستند عليها الولاية في نشاطها الفلاحي حيث يغلب على الولاية العقار الفلاحي حيث تقدر المساحة الفلاحية الكلية بـ **235.611** هكتار أي ما يعادل **52 %** من المساحة الإجمالية للولاية. منها أراضي زراعية مستغلة تقدر بـ **181.676** هكتار أي **77 %** من المساحة الفلاحية الإجمالية وتقدر المساحة الفلاحية المسقية خلال 2017-2018 بـ **59.000** هكتار أي **32 %** من المساحة الفلاحية الإجمالية حيث تتوفر الولاية على خمسة سدود يخصص منها **310** مليون م<sup>3</sup> في الري الفلاحي.

كما يلعب العنصر البشري بالولاية دورا أساسيا في ترقية النشاط الفلاحي وتطويره، بحيث يقدر عدد سكان الأرياف بالولاية بـ **500.025** فردا أي ما يعادل **56 %** من عدد السكان الإجمالي للولاية وتمثل الفئة العاملة في المجال الفلاحي **86.733** أي ما يعادل **17 %** من سكان الأرياف. (مكتب الإحصائيات الفلاحية؛، 2019)

يلعب الاستثمار الفلاحي دورا بارزا في تحسين ورفع مردودية القطاع الفلاحي بشكل عام فهو يعتبر أساس القيمة المضافة وخلق الثروة، وانعكاساته كبيرة جدا على التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى من خلال مساهمته في زيادة حجم الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، وعرفت الولاية نتائج مهمة في السنوات الأخيرة أين سجلت ارتفاعا ملحوظا في مختلف المنتجات الزراعية (الحبوب، الخضر والفواكه...) والحيوانية (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، إنتاج الحليب...)

**-حاجة القطاع الفلاحي الى التمويل:** بالرغم من مختلف برامج الدعم الفلاحي التي أقرتها الدولة والتي استهدفت من خلالها خلق وحدات إنتاجية متجانسة تتوفر على المقاييس الحديثة الموجهة للإنتاج الفلاحي كتجهيزات الري المقتصدة للمياه، المكننة، رفع قدرات التخزين وضبط تشجيع الإنتاج، إلا أن الواقع اثبت حاجة القطاع إلى المزيد من الموارد المالية خاصة



صغار الفلاحين الذين تكبدوا خسائر كبيرة كانت أسبابها العوامل الطبيعية أحيانا وتقلبات أسعار سوق المنتجات الفلاحية أحيانا أخرى.

### ب-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من كون القطاع الفلاحي أهم قطاع تتميز به الولاية ومكنها من احتلال مراتب متقدمة في هذا المجال إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 نظرا للاهتمام والعناية الفائقة التي أولتها الدولة لهذا القطاع وخاصة في السنوات الأخيرة، وقد بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة 13290 مؤسسة إلى نهاية سنة 2019 مقارنة بحوالي 11238 مؤسسة سنة 2015 أي بمعدل نمو متوسط يفوق 56% تقريبا في كل سنة كما هو موضح في الجدول

جدول 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	11238	11869	12361	96312	13290
الزيادة	664	631	492	602	327
معدل النمو	6,3%	5,6%	4,1%	4,8%	2.52%

عدد المؤسسات سنة 2014: 10574

المصدر: (مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمديرية الصناعة والمناجم، 2020)

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تطوير كافة جوانب التنمية المحلية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي لولاية عين الدفلى نظرا لانتشارها الواسع على مختلف بلديات الولاية، بالإضافة إلى تنوع مجالات نشاطها مما يؤهلها لتكون قاطرة النهوض بالتنمية المحلية في الولاية خاصة مع زيادة نمائها وتوجيه استثماراتها نحو الأنشطة الإنتاجية وبالتالي زيادة المداخيل وتوفير مناصب الشغل.

### 3. أهمية التمويل الاسلامي للتنمية المحلية وافاقه في الجزائر:

#### 1.3 أهمية التمويل الاسلامي للتنمية المحلية:

للمويل الاسلامي اهمية كبيرة في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية حيث يعد اداة للتخفيف من حدة الفقر، فتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم، كما يعتبر اداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية المحلية، وهو يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، فتمويل الافراد والمؤسسات وتمكينهم من انجاز مشاريعهم يحقق لهم دخلا معتبرا يسمح لهم بزيادة طلبهم على باقي السلع والخدمات، بالإضافة الى مساهمته في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة وبالتالي الانخفاض في معدلات البطالة.(سعيداني ، 2017، صفحة 102) كما ان لصيغ التمويل الاسلامي دور فعال في زيادة الاستثمار فهي تحفز الافراد للدفع بأموالهم للنمو عن طريق مشاركتهم مع المصارف



الإسلامية والاستفادة من خبراتها للقيام بمشاريع استثمارية تحسن من مداخيلهم وترفع من مستواهم المعيشي والاجتماعي وبالمقابل فإن ارتفاع عوائد المصرف الإسلامي يعتبر فرصة لإعادة استثمار وتمويل التنمية المحلية (السبتي ، 2013، صفحة 111)

### 2.3. اتفاق التمويل الإسلامي للتنمية المحلية في الجزائر:

تعود تجربة الجزائر في التمويل المصرفي الإسلامي الى سنة 1991 تاريخ إنشاء أول مصرف إسلامي جزائري وهو بنك البركة الجزائري أين عكف القائمون على البنك إلى الرفع من وتيرة نشاطه ليصبح من بين أفضل البنوك الجزائرية أداء وربحية مع حرصه على تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو ما ساهم في انتشاره في العديد من ولايات الوطن بعد النجاح الذي حققه بنك البركة تم الترخيص سنة 2008 بمزاولة العمليات البنكية الإسلامية لبنك ثاني وهو بنك السلام الذي شهد نموا متزايدا من خلال تقديمه لباقة من الخدمات المصرفية الإسلامية استفاد منها الأفراد والمؤسسات عبر مناطق مختلف من الوطن، إلا أن التوسع المهم الذي عرفه هذان المصرفان لم يرتق لتطلعات المجتمع الجزائري ولا إلى تلبية متطلبات التنمية المحلية.

بالموازاة مع ما حققه كل من مصرفي البركة والسلام شهدت بعض البنوك الخاصة العاملة بالجزائر إطلاق نوافذ إسلامية للتمويل الإسلامي ما أصبح دعما إضافيا للبنوك العاملة في هذا المجال وكان بنك الخليج الجزائر (سيشار إليه في الجانب التطبيقي) سابقا في منح تمويل إسلامي عبر نافذتها الإسلامية إلى جانب خدماته التقليدية رفقة كل من بنكي الإسكان الجزائر وترست بنك الجزائر. وساهمت كل من البنوك والنوافذ الإسلامية في زيادة نسبة التغطية البنكية (قندوز و قعلول، 2020، صفحة 35) فضلا عن تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو تمويل المشاريع محليا. وفي خضم كل هذه التطورات صدر النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الصادر عن بنك الجزائر في 15 مارس 2020 كنص قانوني إطار ينظم ويدفع نحو التوسع في المعاملات المصرفية الإسلامية والتي حددها في كل من المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم والاستصناع كصيغ للتمويل وحسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار كأدوات لتعبئة الادخار وفق أسس وضوابط محددة. كما أجاز النظام للبنوك والمؤسسات المالية فتح شبائيك للصيرفة الإسلامية تسوق من خلالها منتجاتها المالية الإسلامية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية النظام 20-02، 2020)

بالتالي إشراك البنوك العمومية وإدماجها أكثر في عملية تمويل التنمية المحلية لتميزها في تمويل جل القطاعات وتوفرها على شبكة تغطي كامل التراب الوطني وبالتالي تقريب الخدمة المصرفية الإسلامية وتلبية احتياجات جميع المتعاملين الاقتصاديين من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مقاولين، مؤسسات البناء والأشغال العمومية وحتى الأفراد الذين يتطلعون بشغف إلى التنوع في المنتجات المالية والى استحداث صيغ تمويل تتوافق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتختلف عن الصيغ التقليدية المعمول بها منذ عقود والتي تميزت بضعف الإقبال عليها وانتشارها المحدود بسبب رفضها من قبل اغلب مكونات المجتمع الجزائري أفرادا ومؤسسات لتعارضها مع عقيدته المبنية على تحريم الربا. ولهذا تشكل النوافذ الإسلامية

بالبنوك العمومية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني إطارا مناسباً لجذب الموارد المالية المكتنزة والمتداولة خارج القطاع الرسمي وإعادة إدماجها واستثمارها في مجالات ومشروعات التنمية المحلية عن طريق كل الصيغ الممكنة التي تستجيب لفئة كبيرة من المجتمع الجزائري.

الجدول 2: شبكة وكالات البنوك العمومية الجزائرية

بنك التوفير والاحتياط	القرض الشعبي الجزائري	البنك الخارجي الجزائري	بنك التنمية المحلية	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	البنك الوطني الجزائري	البنك
212	147	90	152	326	216	عدد الوكالات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المواقع الرسمية للبنوك العمومية

**4. الدراسة التطبيقية: واقتمويل التنمية المحلية من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى**

**1.4 تقديم الوكالة محل الدراسة:**

بنك الخليج الجزائر "AGB" وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي - كيكو - له فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضاً مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان.

افتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية الفايزة كيكو KIPCO. (AGB, Rapport Annuel, 2016, p. 11) تأسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقاً للقرار رقم 03/03، وبعدها تأسس البنك في 2003 افتتح 08 فروع، ولديه 59 وكالة في كامل التراب الوطني حتى 31 ديسمبر 2016. (AGB, Rapport Annuel, 2016, p. 47)

يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتتمثل في السلم والمرابحة والتمويل التأجيري، تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، (AGB, Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a, 2020)

ما يميز الوكالة التي تم إنشاؤها في أوت 2013 كونها أساساً بنك محلي ذو اختصاص جغرافي (ولاية عين الدفلى)، له علاقات مع أغلب شرائح المجتمع المحلي من التجار، العمال، المقاولين وأصحاب المهن الحرة ويقدم تمويلات لأغراض استهلاكية وإنتاجية لا

يتعامل بالربا من خلال النافذة الإسلامية. قد ساهم البنك من خلال نافذته الإسلامية في تقريب خدمات مصرفية إسلامية لسكان ولاية عين الدفلى باعتباره أول بنك يقدم هذه الخدمات التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية خاصة مع غياب فروع للبنوك الإسلامية النشطة في الجزائر هذه البنوك لها فروع في ولايتي البليدة والشلف. وبحكم بعد المسافة فقد عجز سكان المنطقة من الاستفادة من خدماتها.

ما يلاحظ من خلال تنظيم وكالة بنك الخليج بولاية عين الدفلى غياب أي مصلحة، وحدة أو فرع تحت مسمى النافذة الإسلامية، ما يعني المقصود بالنافذة الإسلامية لدى بنك خليج الجزائر هو تقديم بعض المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، بالموازاة مع ما يقدمه البنك من خدمات تمويلية تقليدية في ظل انعدام كلي لكل معايير الاستقلالية المالية والإدارية، ويقتصر التمييز بين ما هو إسلامي وتقليدي على التقييد المحاسبي لمختلف العمليات المالية في سجلات البنك المحاسبية فقط.

إن عدم فصل النشاط الإسلامي للبنك عن نشاطه التقليدي من شأنه التأثير على مصداقية الخدمات المالية المقدمة من الناحية الشرعية وبالتالي الإحجام على طلب خدماته.

#### 2.4 واقع الادخار في النافذة الإسلامية:

تعمل وكالة عين الدفلى لبنك خليج الجزائر من خلال النافذة الإسلامية على نشر ورفع الوعي الادخاري، لمختلف المؤسسات، المهنيين، والأفراد من ساكنة المجتمع المحليين طريق التعريف بمنتجاتها وخدماتها المصرفية الإسلامية مستفيدة من إعلانات البنك على الموقع الالكتروني من جهة وتوزيع بعض المناشير والمطويات على مختلف زبائنها من جهة أخرى وكذلك الموقع الاستراتيجي الهام والمتواجد في وسط المدينة بجانب كل المرافق الحيوية الخاصة بها. بغية تعبئة وجمع أقصى ما يمكن المدخرات المحلية واستقطاب الفوائض الأموال العاطلة من دائرة الاكتناز.

#### الجدول 3: تطور حسابات النافذة الإسلامية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الحسابات	203	350	420	535	596

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بعض القوائم المالية مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى

تجدر الإشارة أن كل زبائن البنك من ساكني ولاية عين الدفلى من الأوساط الشعبية عمال، مقاولين، وموظفين، ويظهر من خلال معطيات الجدول 3 اتجاه عدد المتعاملين مع النافذة الإسلامية للبنك نحو الارتفاع طيلة سنوات الدراسة حيث شهدت الفترة ما بين 2015 و2016 أكبر زيادة في عدد الحسابات بـ 147 حساب لتتخفف بين سنتي 2016 و2017 وبين سنتي 2018 و2019 إلى 70 حساب وهذا ما يعني أن وتيرة الارتفاع في عدد الحسابات لم تعرف استقرارا مستمرا ويعود هذا التذبذب في نمو عدد الحسابات والإقبال الضعيف إلى اقتناع الكثيرين من أصحاب الفوائض بعدم شرعية الخدمات الإسلامية المقدمة في ظل عدم مؤشرات استقلالية النافذة الإسلامية وتبعيتها المطلقة لسلطة وإدارة الجهاز التقليدي الربوي.

الجدول 4: تطور ودائع النافذة الإسلامية لوكالة بنك الخليج الجزائر عين الدفلى ومقارنتها بإجمالي ودائع البنك

الوحدة مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الودائع على مستوى البنك	300	380	720	1100	1150
ودائع النافذة الإسلامية	34	60	80	93	105
نسب ودائع النافذة الإسلامية إلى جمالي ودائع البنك	%11.33	%15.78	%11.11	8.45%	%9.13
معدل نمو ودائع النافذة الإسلامية	-	%76.47	%19.40	%16.25	%12.90

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بعض القوائم المالية مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى

يظهر من بيانات الجدول 4 إقبال شريحة معينة من سكان ولاية عين الدفلى على إيداع وتوظيف أموالها ضمن أدوات إسلامية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث شهدت الودائع الإجمالية لدى النافذة الإسلامية تزايدا مستمرا ولكن بمعدلات نمو متباينة ومتناقصة وبقيموجبة ولمتشهد أي قيمة سالبة طيلة سنوات الدراسة حيث عرفت تذبذبات كبيرة، تراوحت بين النمو لسنة واحدة وبالضبط في سنة 2016 أين شهدت اعتملى معدل نمو بنسبة زيادة تقدر بـ 76.47% ثم بداية الانخفاض لباقي السنوات لتتشهد أدنى قيمة لها سنة 2019 بنسبة 12.90% ولكن مع تسجيل أكبر قيمة للودائع الإسلامية بمبلغ 105 مليون دج وهذا يعود إلى انخفاض مداخل المدخرين تأثرا بالأوضاع الاقتصادية.

تميزت نسب ودائع النافذة الإسلامية للمجموع ودائع البنك بأنها نسب ضعيفة تراوحت ما بين 8.45% كادني نسبة ولم تتجاوز نسبة 15.78%، ورغم ضعف ودائع النافذة الإسلامية مقارنة بإجمالي ودائع البنك إلا أنها حققت ما قيمته 372 مليون دينار جزائري كودائع خلال سنوات فترة الدراسة وهو ما يعد مؤشرا مهما على الدور الذي تلعبه النافذة الإسلامية لدى

بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى في تعبئة وحشد المدخرات المحلية كمصدر للتنمية المحلية.

#### 3.4 واقع التمويل في النافذة الإسلامية لدى بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى:

يسعى بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى من خلال النافذة الإسلامية إلى توجيه الأموال المدخرة إلى مشاريع إنمائية واستثمارية لصالح الأفراد والمؤسسات من أجل بناء تنمية شاملة في المنطقة وفق برنامج اجتماعي واقتصادي بحسب الحاجات المحلية للسكان وتحسين المستويات المعيشية لكافة أفراد المجتمع المحلي.

يتخذ قرار منح التمويل من طرف الإدارة المركزية، وبدون تدخل إدارة الوكالة التي يقتصر دورها على التأكد من مدى مطابقة ملف طالب التمويل للشروط المطلوبة.

إن تحقيق التنمية المحلية يقتضي مساهمة الإدارة المحلية للبنك وإشراكها في قرارات التمويل ذلك لأن تحقيقها مرتبط باللامركزية في اتخاذ القرارات وبالتالي ضرورة منح وتفويض الصلاحيات والسلطات وترك روح المبادرة لإدارة البنك المحلية في اختيار استراتيجيات تمويلية تتناسب وخصوصية التنمية في الولاية.

الجدول 5: تطور أساليب و قيم التمويل الإسلامي ومقارنتها بالتمويل التقليدي لدى الوكالة

الوحدة مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المربحة	19	40	103	377	400
التمويل التأجيري	0	7	150	144	153
مجموع التمويلات الإسلامية	19	47	253	521	553
حجم التغير السنوي	-	28	206	288	265
مجموع القروض التقليدية	8	10	15	100	150

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بعض القوائم المالية مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى

من تحليل بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي قيم التمويلات الممنوحة من النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى في تزايد مستمر منذ سنة 2015 وتقتصر صيغ التمويل على المربحة والإجارة فقط من بين الصيغ التي يوفرها البنك. حيث يظهر حجم التغير السنوي نموا في حجم النشاط التمويلي حيث ارتفع حجم التمويلات خلال سنوات الدراسة (2015-2019) بزيادة فاقت 534 مليون دج غير أن الحكم على هذا النشاط لا يكتمل إلا بربط حجم التمويل مع حجم الأموال المودعة (الودائع الإسلامية) من قبل عملاء البنك خلال نفس الفترة، ففي حين تراوحت أموال العملاء بين 34 و 105 مليون دج كان

حجم التمويلات في حدود 19 و 553 مليون دج أي بنسبة 55% من المدخرات المحلية لسنة 2015 بينما فاقت التمويلات الممنوحة بكثير حجم الودائع المحققة في سنة 2019 لتبلغ نسبة فاقت 526% وهذا ما يعد مؤشرا سلبيا على محدودية الادخار المحلي الذي يبقى عاجزا على مواجهة الطلبات المتزايدة للتمويل الإسلاميين يتم تغطية العجز من فوائض الوكالات الأخرى باعتبار قرار التمويل مركزي.

انخفاض قيم التمويل التقليدي الممنوح بالمقارنة مع قيم التمويل الإسلامي التي عرفت زيادة مهمة وهذا يعود مرده إلأن العديد من عملاء البنك قد تخلو عن طلب قروض تقليدية متجهين إلى النافذة الإسلامية مفضلين بذلك تمويلات إسلامية. ويمكن تفسير توجه عملاء البنك إلى طلب المزيد من التمويلات الإسلامية على حساب التمويل التقليدي إلى خصوصية المجتمع المحلي لولاية عين الدفلى وتشعب الكثير من أفرادها بقيم الدين الإسلامي ورغبتهم في الحصول على تمويلات خلال عوض التمويلات الربوية المحرمة بالقرآن والسنة. ما يعني ملائمة التمويل الإسلامي وخصوصية المجتمع الإسلامي المحلي.

الجدول 6: متوسط حصص صيغ التمويل الإسلامي لمجموع التمويلات الإسلامية لدى النافذة الإسلامية

التمويلات التاجيري	المرابحة
32.59%	67.41%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 5

كما يظهر من خلال الجدول أعلاه، تركيز النافذة الإسلامية على أسلوب المرابحة وبنسبة عالية فاقت نصف مجموع التمويلات الممنوحة طيلة سنوات الدراسة قدرت بـ 67.41%، ونالت خدمة التمويل التاجيري الحصة الأقل بلغت 32.59% .

إن التركيز على المرابحة المعروفة بميزتها الاستهلاكية بالدرجة الأولى، يجعل النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى تتحرف ولو جزئيا عن أهداف وغايات التمويل الإسلامي ومؤسساته إلى التركيز إلا على الأهداف التجارية مع توفر أدوات أخرى استثمارية مما قد يؤثر سلبا على دورها في تحقيق التنمية المحلية خاصة فيما يتعلق ببعدها الاقتصادي.

الجدول 7: حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة حسب النشاط

الوحدة مليون دج

متوسط الفترة	2019	2018	2017	2016	2015	
3.15%	32	12	0	0	0	تمويلات للأفراد
14.57%	47	88	33	25	10	تمويلات للبناء والأشغال العمومية
36.82%	220	197	96	0	0	تمويلات

التنوع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات استدامة النمو خارج المحروقات: قراءة تقييمية

						القطاع الصناعي
12.13%	65	59	35	7	3	تمويلات للقطاع الصحي
31.58%	185	156	84	9	6	تمويلات للقطاع التجاري
1.72%	4	9	5	6	0	تمويلات لنشاطات أخرى
100%	553	521	253	47	19	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بعض القوائم المالية مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى

يظهر من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 7 إلأن الحصة الأكبر من تمويلات النافذة الإسلامية لدى بنك خليج الجزائر وكالة عين الدفلى الموجهة للقطاعات المختلفة خلال السنوات 2015 و2019 قد منحت لقطاع الصناعة بنسبة بلغت في المتوسط بـ 36.82 % وهي نسبة معتبرة لطالما أن قطاع الصناعة هو نشاط إنتاجي شهد انتعاش المنطقة الصناعية في تلك الفترة بداية من السنتين الأخيرتين لفترة الدراسة بمبلغ 197 و220 مليون دج على التوالي، يليه القطاع التجاري بنسبة بلغت 31.58 % ثم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي كانت حصته 14.57% وهو من بين القطاعات الأكثر توفيرا لمناصب الشغل، واستفاد قطاع الصحة بدوره من حصة قدرت بنسبة 12.13%. كما أتاحت النافذة الإسلامية بداية من 2018 فرصة للأفراد لاقتناء أغراض خاصة تمثلت في الغالب في شراء سيارة وأجهزة كهربائية منزلية بصيغة المرابحة بنسبة بلغت 3.15%. ورغم أن الولاية فلاحية بامتياز إلا أن القطاع يعد النشاط الأبرز الغائب عن المحفظة التمويلية للنافذة الإسلامية ويعود ذلك إلى غياب الثقافة المصرفية لدى الفلاحين خاصة صغار الفلاحين، مما يستوجب وضع استراتيجية ومعاملة تفضيلية لمنتسبي القطاع نظرا لأهميته القصوى خاصة مجال التنمية الريفية في الولاية.

الجدول 8: متوسط حصص التمويل الإسلامي لدى النافذة الإسلامية حسب بلديات الولاية

البلدية	حصة البلدية من التمويل مليون دج	النسبة
عين الدفلى	905.45	65%
العبادية	208.95	15%
خميس مليانة	69.65	5%
باقي البلديات	208.95	15%



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بعض القوائم المالية مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى

رغم مرور أكثر من سبعة سنوات عن إنشاء الوكالة بعين الدفلى إلا أن انتشار التمويل الإسلامي بالولاية لم يعرف توسعا كبيرا وما يلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر لم تنجح في تحقيق شمولية التمويل الإسلامي عبر مختلف بلديات الولاية المقدره بـ 36 بلدية ليبقى انتشاره على نطاق جد ضيق، ويقتصر على عدد محدود من البلديات، حيث عرفت بلدية مقر الولاية الحصة الأكبر من التمويل المقدم بنسبة قدرت بـ 65% لتليها كل من بلديتي العبادية بنسبة 15% واستحوذت بلدية خميس مليانة على ما قيمته 69.65 مليون دج بنسبة تقدر 05%. ولاشك حصول بلدية عين الدفلى على أكبر حصة من التمويل الإسلامي يعود إلى موقع البنكوقربه من مواطني البلدية إذ أن تقريب الخدمة التمويلية الإسلامية يزيد من الطلب عليها. ومادام انتشار التمويل الإسلامي على نطاق ضيق يرهن نجاح عملية التنمية المحلية في الولاية.

### 5. خاتمة:

إن طبيعة التمويل الإسلامي في حد ذاتها تستخدم التنمية المحلية بحكم جملة العوامل السوسيو-قيمية (الصفة الاجتماعية القيمية، التوافق مع معتقدات و تطلعات السكان المحليين ونحو ذلك...) وكلها عوامل تشجع على جعل التمويل الإسلامي رافعة مهمة للتنمية المحلية الجوارية من خلال إستراتيجية القرب، بحيث ثمة قطاعات حيوية يمكن لآليات التمويل الإسلامي أن تخلق ديناميكية متميزة فيها على غرار القطاع الفلاحي من خلال (عقود المزارعة والمساقاة... الخ) والقطاع الصناعي بتفعيل عقود الاستصناع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة محليا لنستخلص النتائج التالية:

- ✓ تعتبر النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى مصدرا للتمويل المحلي بالصيغ الإسلامية لمشاريع التنمية المحلية بالولاية عن طريق تجميع وتعبئة المدخرات المحلية رغم ضعف معدل الادخار المحلي الذي بقي عاجزا عن تغطية طلبات التمويل المتزايدة طيلة سنوات الدراسة؛
- ✓ الطلب المتزايد على منتجات النافذة الإسلامية مقارنة بصيغ التمويل التقليدية وهذا ما يفسر تناسب وتوافق صيغ التمويل الإسلامية المقدمة مع طالبي التمويل من ساكنة الولاية؛
- ✓ تركيز النافذة الإسلامية لدى وكالة بنك الخليج الجزائر لولاية عين الدفلى على صيغة المرابحة فقط عند تقديم التمويل رغم توفر البنك على صيغ أخرى من أساليب التمويل التي تتميز بملاءمتها لمختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ مساهمة النافذة الإسلامية في دعم وتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، لايزال محدودا من حيث الاهتمام بأولويات التنمية المحلية التي تقتضي تقديم التمويل والدعم لمختلف المشاريع الانتاحية على غرار القطاع الفلاحي التي تتميز به الولاية والذي يشكل تطوره اثر ايجابي اقتصاديا واجتماعيا على المجتمع المحلي؛

- ✓ تركيز الاهتمام في منح التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع تمويلات الافراد يعتبر مؤشرا على اهتمام النافذة الاسلامية بالقطاعات المساهمة في التنمية.
- وبناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:
- ✓ السهر على تحقيق الاستقلال المالي والإداري للنافذة الإسلامية، واستغلال رغبة العاملين فيها بتبني المصرفية الإسلامية وتدريبهم وتمكينهم من أساسيات العمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ رفع الوعي الادخاري والمصرفي للمواطن المحلي، واستثمار البنك في ثقافة انتماء الفرد لمجتمعه وتعلقه بنشاطه وحرفته واتخاذها من أهم المصادر والدوافع في اتخاذ القرارات في قرارات التمويل؛
- ✓ تبني اللامركزية ونقل صلاحيات اتخاذ القرار التمويلي إلى فروع البنوك المنتشرة محليا بدلا من الإدارات المركزية، لما لهذا الإجراء من مزايا تحقيق السرعة والمرونة في اتخاذ قرارات ملائمة ووفقا للمعطيات المحلية؛
- ✓ ضرورة الاستعمال الواسع لباقي صيغ التمويل الإسلامي، والاعتماد على الأساليب الاستثمارية كالمشاركة والمضاربة لأثرها الكبير في التنمية، عوض الاقتصار فقط على صيغة المرابحة؛
- ✓ استهداف زيادة الإنتاج المحلي في التجارة والصناعة والزراعة من خلال العملية التمويلية ومنح الأفضلية لمشروعات الطاقات غير المستغلة والأكثر عمالة؛
- ✓ وجوب قيام القائمين على النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية خاصة، بالتنسيق مع السلطات المحلية للرفع من كفاءة التمويل الإسلامي لإنجاح جهود الأهالي وتشجيع المبادرة من اجل تنمية المشروعات الاستثمارية.

## 5. قائمة المراجع:

- ✓ بورقية، شوقي. (2013)، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- ✓ عبد المطلب، عبد الحميد، (2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة، مصر.
- ✓ مسدور، فارس، (2007)، التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر.
- ✓ الساعدي فليح، حمود حكيم، وآخرون، (2019)، المصارف الاسلامية مفاهيم اساسية وحالات تطبيقية، بغداد للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
- ✓ قندوز، عبد الكريم احمد، (2019) المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.
- ✓ قندوز، ع. &، قعلول، س. (2020) الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والافاق. صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.
- ✓ محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا.

- ✓ أحمد ارشيد، محمود عبد الكريم، (2017)، الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن.
- ✓ السيد طایل، مصطفى كمال، (2012)، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- ✓ السبتي، وسيلة، (2013) تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ✓ الاخذاري بن صالح، (2018) الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية الركائز الابعاد والاهداف، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد(1)، الصفحات64-73؛
- ✓ خيرة سعيداني ، (2017)، التمويل الاسلامي الاصغر كدعم للتنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد(4) الصفحات 95-109.
- ✓ صفية يخلف، علي سايح جبور، (2017)، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الشلف-. مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد(2) ، الصفحات 53-84.
- ✓ محمد بن عيسى، نعيمة خالدي، (يومي 17-18 ديسمبر 2019) التمويل الإسلامي قراءة: في اهم الضوابط والصيغ، التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسبية بن بو علي الشلف الجزائر.
- ✓ رحيب حسين، (08-07 ديسمبر 2015)، الحوكمة والتنمية المحلية أي ارتباط فعال؟، الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.
- ✓ عبد الله بن سلمان الباحث، (27-25 افريل 2018)، دور التمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة. حاجة العالم الى تفعيل دور الاقتصاد والتمويل الاسلامي في التنمية جامعة الإسكندرية، مصر.
- ✓ دراجي كريمو، بن علال الهاشمي، (يومي 17-18 ديسمبر 2019)، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجارب بعض الدول العربية والإسلامية، التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، الجزائر.
- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية النظام 02-20. (15 مارس، 2020). النظام رقم 02-20. العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية(16). الجزائر، وزارة المالية.
- ✓ مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمديرية الصناعة والمناجم. (نوفمبر، 2020). تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية عين الدفلى 2015-2019.
- ✓ مكتب الإحصائيات الفلاحية: (2019). إحصائيات قطاع الفلاحة. عين الدفلى، الجزائر.
- ✓ AGB. (2016). *Rapport Annuel*. Consulté le Novembre 03, 2020, sur <https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB Rapport Annuel2016>
- ✓ AGB. (2020). *Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a*. Récupéré sur <https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html>